

محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا

د. علي ابوبكر نورالدين - استاذ مساعد بقسم التمويل والمصارف كلية الاقتصاد والمحاسبة

جامعة سبها

أ. عتيق الطيب محمد - محاضر مساعد بقسم التمويل والمصارف كلية الاقتصاد والمحاسبة جامعة

سبها

الخلاصة

في هذه الدراسة تم تسليط الضوء على اهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا وذلك خلال الفترة من 1986 الي 2008، حيث تم استخدام اربعة متغيرات مستقلة وهي: حجم السوق، البنية التحتية، توفر الموارد الطبيعية والانفتاح التجاري كمحددات للاستثمار الاجنبي المباشر. باستخدام اسلوب تحليل الانحدار المتعدد توصلت الدراسة الي وجود علاقة طردية ومعنوية عند مستوي معنوية يتراوح ما بين 1% الي 5% ما بين المحددات الاربعة سابقة الذكر والاستثمار الاجنبي المباشر، كما توصلت الدراسة الي ان قدرة المحددات الاربعة تفسر ما نسبته 91% من التغيرات الحاصلة في حجم الاستثمار المباشر في ليبيا.

1- مقدمة.

يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بانه توظيف للأموال في مشاريع انتاجية وخدمية من قبل مستثمرين اجانب في الاقتصاد المحلي، وهو ما يعرف بالاستثمار الاجنبي الداخلى. كما يعرف على انه توظيف للأموال في مشاريع انتاجية وخدمية من قبل مستثمرين محليين في دولة اجنبية، وهو ما يعرف بالاستثمار الاجنبي الخارج.

في حين يعرف الاستثمار الاجنبي الغير مباشر على انه توظيف للأموال في اصول مالية مثل الاسهم والسندات سواء ان كان من قبل مستثمرين اجانب في السوق المالي المحلي او من قبل مستثمرين محليين في اسواق المال الدولية.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر واحد من أهم عوامل النمو الاقتصادي في أي دولة، حيث يساهم في خلق مشاريع اقتصادية بدورها تساهم في إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها اقتصاد الدولة المضيفة للاستثمار، بالإضافة إلى خلق فرص عمل تساهم هي الأخرى في التقليل من معدلات البطالة وتزيد من مستوى الدخل. هذا كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة بما يساهم في زيادة مستوى المعرفة والتقدم التكنولوجي. فضلا عن الدور الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة حصيلة الدولة المضيفة له من النقد الأجنبي وذلك عن طريق تقليل حجم استيراد السلع من الخارج نظرا لإنتاجها في الداخل بواسطة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتصدير الفائض من إنتاج تلك المشاريع إلى الخارج.

ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول المضيفة، أولت العديد من الدول المتقدمة والنامية اهتمام كبير به وذلك عن طريق وضع الخطط والسياسات التي تحفز على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، مثل تقديم الإعفاءات الضريبية والجمركية لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير البنية التحتية الملائمة لإقامة تلك المشروعات، وتسهيل عملية الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية من المصارف المحلية، تسهيل الإجراءات الإدارية المطلوبة، بالإضافة إلى توفير درجة كبيرة من الاستقرار السياسي والأمني.

لكي يتم إيضاح مدى أهمية وحجم الاستثمار الأجنبية المباشرة على المستوى الدولي، والعربي والمحلي، والعوامل المؤثر على تباين حجمها من سنة إلى أخرى لنفس الدولة، وكذلك من دولة إلى أخرى فإن الأمر يستلزم عرض الواقع الفعلي لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد الدولي.

أن الإحصاءات الفعلية والمتعلقة بحجم الاستثمار الأجنبية تدل بشكل واضح على أهميتها. ففي عام 1970 كان حجم الاستثمارات المباشرة على المستوى الدولي 13.345.7 مليون \$، وارتفع في عام 1980 إلى 54.068.8 مليون \$، وإلى 204.895.9 مليون \$ في عام 1990، وإلى 1.363.215.3 مليون \$ في سنة 2000، وإلى 1.563.748.9 مليون \$ في عام 2011. (المنظمة العربية لضمان الاستثمار وتأمين الصادرات، 2016).

كما تشير الإحصاءات الفعلية لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تباينها من سنة إلى أخرى، فعلى مستوى الدولي بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 1975 26.567.0 مليون \$، انخفضت إلى 22.002.4 مليون \$ سنة 1976، ثم عادت إلى الارتفاع سنة 1978 إلى

1.34.358.3 مليون \$ ، ووصلت الارتفاع الي 69.528.2 مليون \$ سنة 1981 من تم عادت الي الانخفاض في سنة 1985 الي 55.842.4 مليون \$، وعادت الي الارتفاع مرة اخري في سنة 2000 الي 1.363.215.3 مليون \$، وانخفضت الي 1.328.102.5 مليون \$ سنة 2010 (المنظمة العربية لضمان الاستثمار وتامين الصادرات، 2016).

وايضا تشير الاحصاءات الفعلية لحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي تباينها من دولة الي اخري، ففي ليبيا مثلا بلغ حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في سنة 1970 317.2 مليون \$، في حين بلغ حجم تلك الاستثمارات بالنسبة لسعودية في نفس السنة 7.4 مليون \$، تم انخفاض حجم الاستثمارات بالنسبة الي ليبيا في سنة 1990 الي 158.9 مليون \$، في المقابل وفي نفس السنة ارتفع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالنسبة لسعودية الي 312 مليون \$. ان كانت قيمة الاستثمارات في سنة 2010 بالنسبة لليبيا قد ارتفعت مقارنة 1990 حيث بلغت 1.909 مليون \$، الي انها تظل اقل من قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة الي السعودية والتي بلغت 29.232.7 مليون \$ في سنة 2010 (المنظمة العربية لضمان الاستثمار وتامين الصادرات، 2016).

هذا ويدل التباين في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر سواء من سنة الي اخري بالنسبة لنفس الدولة، او من دولة الي اخري على وجود عوامل خارجية يطلق عليها اسم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر والتي تؤثر على حجمه، وتتمثل في عوامل تتعلق بجغرافيا البلد المضيف لتلك الاستثمارات، والتركيبية الديمغرافية له، ومدى توفر البنية التحتية اللازمة للاستثمار، والمستوي التعليمي والتقني الذي يتمتع به البلد المضيف، مدى توفر اليد العاملة المدربة، درجة الاستقرار السياسي والامني، بالإضافة الي العوامل الاقتصادية مثل مستوي الدخل، اسعار الفائدة، مستوي التضخم، سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية، تكاليف التشغيل، مستوي الاجور وغيرها من العوامل الاقتصادية الأخرى.

في محاولة لمعرفة العوامل المحددة للاستثمار الاجنبي المباشر قام العديد من الباحثين بأجراء دراسات التطبيقية على عدة دول، ومن هذه الدراسات دراسة (Sun, Tong, & Yu, 2002)، دراسة (Farrell, Gaston, & Alguacil, Cuadros, & Orts, 2002)، دراسة (Zhang & Daly, (Kolstad & Villanger, 2008) Sturm, 2004) و (2011). وأشارت نتائج تلك الدراسات الي وجود علاقة قوية ما بين الاستثمار الاجنبي المباشر وعدد من المتغيرات الاقتصادية: مثل حجم السوق، معدل التبادل التجاري الخارجي، معدل النمو الاقتصادي

والمالي، درجة الاستقرار الاقتصادي، توفر اليد العاملة، اسعار الفائدة، مستويات الاجور، تكاليف التشغيل، بالإضافة متغيرات اخري غير اقتصادية مثل درجة الاستقرار السياسي وسيادة القانون. اما في ليبيا والتي يتركز الاستثمار الاجنبي المباشر فيها بشكل اساسي في قطاع النفط (KPMG, 2014)، لم يحظ موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر والمحددات المؤثرة فيه باهتمام الباحثين برغم من صدور رقم (5) لسنة 1997 المتعلق بتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر. وبناءا عليه فان هذه الدراسة ستركز على دراسة محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا، وذلك لمعرفة اهم المحددات تأثيرا على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشر في ليبيا.

وترتكز فروض البحث على صياغة نوع العلاقة المفترضة ما بين الاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا كمتغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة (كمحددات للاستثمار الاجنبي المباشر) والتي يتوقع ان يكون لها تأثير على حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا.

2- الدراسات السابقة.

العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر وان كانت اختلفت في طريقة دراسته، فالبعض من تلك الدراسات اختبرت العلاقة ما بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، البعض الاخر اختبرت محددات الاستثمار الاجنبي المباشر سواء ان كان من وجهة نظر الدولة الام او الدولة المضيفة. اما النوع الثالث من تلك الدراسات فقد جمعت ما بين النوعين السابقين حيث اختبرت العلاقة ما بين محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وتأثيره على مستوي النمو الاقتصادي.

هذا و تعتبر دراسة (Tsai, 1994) من ضمن الدراسات التي اختبرت العلاقة ما بين محددات الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على النمو الاقتصادي، حيث قام باستخدام نموذجين لاختبار العلاقة ما بين محددات الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على النمو الاقتصادي. النموذج الاول (نموذج محددات الاستثمار الاجنبي المباشر) ويهدف الى تحديد محددات الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث تتضمن النموذج الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير تابع والناتج المحلي الاجمالي، معدل نمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي، الميزان التجاري وتكلفة يد العاملة كمتغيرات مستقلة (محددات للاستثمار الاجنبي المباشر). اما النموذج الثاني (نموذج النمو) يهدف الى تحديد اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. حيث تتضمن النموذج معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع،

والاستثمار الاجنبي المباشر، اجمالي الادخار المحلي، حصة الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو العمالة، معدل نمو الصادرات، مستوى الدخل (متغير وهمي) والموقع الجغرافي (متغير وهمي) كمتغيرات مستقلة للنموذج النمو.

باستخدام بيانات 62 دولة خلال الفترة من 1975 الى 1978، وبيانات 51 دولة خلال الفترة من 1983 الى 1986 توصلت دراسته الى النتائج التالية: حجم السوق والمعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي بالإضافة الى تكلفة اليد العمالة ومعدل النمو الاقتصادي من اهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر. معدل نمو الصادرات من اهم العوامل المؤثرة على معدل النمو الاقتصادي، اما عن تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي فان تأثيره يختلف من دولة الى اخرى.

من الدراسات الاخرى التي اختبرت تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة (Borenszteina, Gregorio, & Lee, 1998) حيث قاموا باستخدام بيانات تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة من الدول الصناعية الي 69 دولة نامية ولفترة 20 سنة. من النتائج التي توصلت اليها دراستهم، الدور المهم الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، ومساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي مقارنة بالاستثمار المحلي. كما توصلت دراستهم ايضا الى ان الاستثمار المباشر يكون ذي مردود اقتصادي بالنسبة للدولة المضيفة عندما يتوفر فيها الراس المال البشري المدرب، ويساهم بشكل ايجابي في تحقيق النمو الاقتصادي عندما تكون الدولة المضيفة قادرة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة.

في دراسة اخرى قام بها (Luiz & Demello, 1999) لمعرفة تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لعينة تتكون من 32 دولة 15 منها ضمن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) 17 دولة من خارج تلك المنظمة (non-OECD) خلال الفترة من 1970 الى 1990. باستخدام نموذج تحليل التكامل المشترك (Cointegration Analysis) ونموذج الانحدار الذاتي (Vector Autoregressive) المعروف اختصارا ب (VAR) توصلت الدراسة الى الاستثمار الاجنبي المباشر يكون له تأثير على مستوى النمو الاقتصادي للدولة المضيفة للاستثمار وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا والتكامل مع الاستثمارات المحلية. يلاحظ اتفاق نتائج هذه الدراسة الى حد كبير مع نتائج الدراسة السابقة من حيث اهمية مستوى التطور التكنولوجي في

جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى مساهمة تلك الاستثمارات في زيادة مستوى النمو الاقتصادي.

كما قام (Asiedu, 2002) باختبار ما اذا كانت محددات الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة لدول افريقية تختلف عن محددات الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية الاخرى وذلك باستخدام 8 متغيرات مستقلة كمحددات للاستثمار الاجنبي المباشر وهي: معدل الانفتاح التجاري، توفر البنية التحتية، التضخم، معدل النمو الاقتصادي، الاستقرار السياسي، الاستهلاك الحكومي، تطور القطاع المالي ومعدل العائد على الاستثمار. من النتائج التي توصل اليها الباحث هي التأثير الايجابي لكل من معدل العائد على الاستثمار وجودة البنية التحتية على حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية باستثناء الدول الافريقية جنوب الصحراء، العوائد المتحققة من وراء الانفتاح التجاري بالنسبة للدول الافريقية جنوب الصحراء ضئيلة مقارنة بالدول النامية الاخرى، تلك النتائج دفعت بالباحث الى القول بان السياسية التي حققت نجاحات في دول اخرى لا يعني بالضرورة نجاحها في الدول الافريقية جنوب الصحراء.

اذا كانت الدراسات سابقة الذكر اشارت نتائجها الى الدور الايجابي الذي يلعبه مستوى التقدم التكنولوجي وراس المال البشري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر. فان الدراسة التي قام بها (Hermes & Lensink, 2003) وشملت 67 دولة من الدول الافريقية، الاسيوية، وامريكا اللاتينية اوضحت بان تطور القطاع المالي يلعب دور مهم جدا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والذي له تأثير ايجابي مباشر على مستوي النمو الاقتصادي وخاصة في الدول الاسيوية ودول امريكا اللاتينية. وهي نفس النتيجة التي توصلت اليها دراسة (Alfaro & et al, 2004) التي اجريت على 71 دولة، حيث اوضحت نتائج دراستهم بان الدول التي يوجد بها نظام مالي متطور جدا تحقق الكثير من المكاسب من وراء جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

في دراسة اجريت على دول من وسط وشرق اوربا قام بها (Carstensen & Toubal, 2003) اوضحت بان كلا من حجم السوق، رخصة يد العاملة، توفر اليد العاملة المدربة، توفر الموارد الطبيعية، مستوي وطريقة التخصص والمخاطر السياسية لها دور كبير في جذب الاستثمارات الاجنبية لدول وسط وشرق اوربا.

وان كانت اغلب الدراسات السابقة حول موضوع محددات الاستثمار الاجنبي المباشر اجريت على دول من اسيا، امريكا اللاتينية، اوروبا وافريقيا. فان الدراسة التي قام بها (المهجو، 2004) اجريت على دول مجلس التعاون الخليجي، اوضحت نتائجها بان اهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي: وفرة الموارد الطبيعية (النفط والغاز) اتساع حجم السوق، الاداء الاقتصادي، عدم الاستقرار السياسي وبالإضافة الى العوامل الاخرى المؤسسية والقانونية والادارية.

عامل حجم السوق ورخصة يد العاملة تعتبر من اهم العوامل المشجعة على الاستثمار في الصين وهذا ما توصلت اليه دراسة (Ali & Guo, 2005) حول محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين التي تضمنت 11 عامل وهي: حجم السوق، رخصة يد العاملة، سعر الصرف، معدل العائد على الاستثمار، السياسات الحكومية، الاستقرار السياسي، تحول الشركات المستثمرة نحو العالمية، خدمات التصدير، علاقات الصين الخارجية، التكنولوجيا المتقدمة واخيرا توفر البنية التحتية. على عكس الدراسات السابقة الأخرى والتي تستخدم البيانات الكمية لمعرفة محددات الاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة (Ali & Guo, 2005) استخدمت اسلوب الاستبيان لمعرفة محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين.

بالإضافة الى الدراسات الثلاث سابقة الذكر التي توصلت نتائجها الى اهمية حجم السوق في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، فان دراسة (Gast, 2005) التي اعتمدت على بيانات من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اكدت على اهمية عامل حجم السوق كمحدد مهم من محددات جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

في دراسة (Ang, 2008) التي اجريت بهدف معرفة محددات الاستثمار الاجنبي في ماليزيا خلال الفترة من 1960 الى 2005 توصلت الي ان من اهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ماليزيا هي: حجم السوق، تطور القطاع المالي، معدل النمو الاقتصادي، توفر البنية التحتية، الانفتاح التجاري، سعر الصرف، الضرائب ومخاطر عدم التأكد بشأن وضع الاقتصاد الكلي.

في حين اوضحت دراسة (Anwa & Nguyen, 2010) بان الاستثمار الاجنبي المباشر يكون له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في فيتنام في حالة استثمار المزيد من الموارد المالية في التعليم والتدريب، تطوير السوق المالي وتقليص فجوة التقدم التكنولوجي ما بين الشركات المحلية والاجنبية.

في دراسة (Daly & Zhang, 2011) لمعرفة المحددات التي تدفع الشركات الصينية للاستثمار في الخارج خلال الفترة من 2003 الى 2009 توصلوا الى وجود علاقة ايجابية ما بين الاستثمارات الصينية الخارجة وكلا من حجم السوق، التجارة الدولية، معدل النمو الاقتصادي، درجة الانفتاح الخارجي وتوفر الموارد الطبيعية للدول المضيفة للاستثمارات الخارجية الصينية.

في دراسة مشابهة لدراسة (Daly & Zhang, 2011) قام بها (Holtbrugge & Kreppel, 2012) بهدف معرفة محددات الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج لكلا من الشركات البرازيلية، الروسية، الهندية والصينية توصلت الى ان هدف الدخول الى اسواق جديدة، التكنولوجيا، معرفة اساليب الادارة، الاتجاه نحو العالمية، تشجيع الدولة نحو الاستثمار في الخارج هي من اهم المحددات التي تدفع الشركات من الدول الاربعة للاستثمار في الخارج.

من الدراسات المرتبطة بالاقتصاد الليبي، الدراسة التي اجريت بواسطة (جباري و الحدد، 2013) لمعرفة مدى مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا (تونس، ليبيا، مصر) خلال الفترة من 1986 الى 2008. من النتائج التي توصلت الي اليها الدراسة هي التأثير الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي لكل من ليبيا وتونس، والتأثير السلبي بالنسبة لمصر، الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الدول الثلاث لا يتعد كونه مكمل للاستثمارات المحلية وليس بديلا عنها، حيث اظهرت نتائج التحليل عدم اهمية ومعنوية معامل الاستثمار الاجنبي المباشر لدول الثلاث وذلك لصغر حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد اليها مقارنة بحجم الاستثمارات المحلية.

في دراسة اخري اجريت على ثلاث دول من دول شمال افريقيا (تونس، الجزائر والمغرب) قام بها (بيري و زرقين، 2014)، تم فيها اختبار 9 محددات لتفسير تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة لتلك الدول وتلك المحددات هي: الناتج المحلي الاجمالي للفرد، يعتبر كمؤشر لحجم السوق المحلية، معدل التضخم، ويعتبر كمؤشر لمدى سلامة السياسة النقدية، التكنولوجيا الاتصالات (عدد المشتركين في الانترنت بالنسبة الى 100 فرد)، معدل النمو الاقتصادي، مؤشر تطور القطاع المالي (معدل السيولة المحلية على الناتج المحلي الاجمالي)، احتياطات الصرف بما فيها الذهب، سعر الصرف، الاستقرار السياسي وغياب العنف ومراقبة الفساد.

باستخدام بيانات ممتدة من 1996 الى 2012 توصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية ما بين الاستثمار الاجنبي المباشر وكلا من حجم السوق، معدل نمو السوق وتطور القطاع المالي، كما توصلت الدراسة ايضا الى وجود علاقة سلبية ما بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل التضخم. من خلال العرض للدراسات السابقة يمكن القول بان للاستثمار الاجنبي المباشر تأثير ايجابي ومهم على النمو الاقتصادي، وان من اهم المحددات تأثيرا على الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك حسب نتائج الدراسات السابقة هي: حجم السوق، معدل النمو الاقتصادي، تطور القطاع المالي، توفر اليد العاملة الرخيصة والمدربة، مستوى التقدم التكنولوجي، توفر الموارد الطبيعية او الخام، المخاطر السياسية ووجود البنية التحتية.

3- المنهجية.

في هذا الجزء سيتم التطرق الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة ومصادر الحصول على البيانات، متغيرات والفروض الدراسة والاساليب الاحصائية المستخدمة في التحليل.

3-1 الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة ومصادر الحصول على البيانات.

البيانات المستخدمة في هذه الدراسة تغطي فترة 22 سنة تمتد من 1986 الى 2008، حيث تم اختيار هذه الفترة لتوفر البيانات حول المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة. اما عن مصادر الحصول على البيانات فهي تشمل: المنظمة العربية لضمان الاستثمار وتأمين الصادرات، مصرف ليبيا المركزي، صندوق النقد الدولي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (الاوابك).

3-2 متغيرات الدراسة والفروض المرتبطة بها.

تتكون متغيرات الدراسة من 5 متغيرات، متغير واحد تابع ويتمثل في الاستثمار الاجنبي الداخل الى ليبيا، 4 متغيرات مستقلة يتوقع بان يكون لها تأثير على تدفقات الاستثمار الاجنبي الداخل الى ليبيا وهي حجم السوق، توفر البنية التحتية، توفر الموارد الطبيعية، والانفتاح التجاري. ولكون اغلب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل لليبيا تتركز في القطاع النفطي (جباري و الحدد، 2013) (KPMG, 2014) فانه من المنطقي جدا اختيار المتغيرات المستقلة التي من المتوقع ان يكون لها ارتباط قوي بالاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع النفط والتي سبق ذكرها وهي حجم السوق، توفر البنية التحتية، توفر الموارد الطبيعية، والانفتاح التجاري.

اما فيما يتعلق بطبيعة العلاقة ما بين المتغير التابع (الاستثمار الاجنبي المباشر) والمتغيرات المستقلة فيمكن توضيحها على النحو التالي.

حجم السوق

حسب ادبيات الاستثمار فان البحث عن ودخول اسواق جديدة يعتبر واحد من اهم الدافع وراء الاستثمار في الخارج، فعند اشباع الطلب في السوق الداخلي، وعدم قدرته على استيعاب منتجات المشروع، يتجه العديد من المستثمرين الى الاستثمار في دول اخري بهدف البحث عن اسواق جديدة لمنتجات مشاريعهم. الهدف من وراء اقامة مشاريع في الدولة المضيفة بدلا من تصدير منتجات تلك المشاريع اليها هو خفض العديد من التكاليف والمصروفات المرتبطة بعملية التصدير، بالإضافة الي التغلب على العديد من الاجراءات الحماية التي تضعها الدول المضيفة لحماية صناعاتها المحلية.

يعتبر حجم السوق من اهم العوامل اهمية بالنسبة للمستثمر الاجنبي، فالمستثمر عندما يفكر في انشاء مشروع معين في دولة اجنبية ما فانه اول ما يفكر فيه هو حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع قيد الدراسة. فعندما تظهر نتائج الدراسة التسويقية وجود طلب مرتفع على منتجات المشروع يقوم المستثمر باستكمال باقي جوانب دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ووضعه قيد التنفيذ في حالة ما اذا اثبتت باقي الدراسات جدواه من الناحية الاقتصادية والفنية.

يتم قياس درجة الطلب على منتجات المشروع وخاصة بالنسبة للاستثمارات الاجنبية بمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، فكل كلما كانت الدولة المضيفة للاستثمارات الاجنبية المباشرة تتميز بارتفاع معدل الناتج المحلي كلما دل على ارتفاع مستوي الدخل فيها والذي يعتبر عنصر اساسي لزيادة الطلب على منتجات المشروع. وبذلك يمكن القول بان الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر لقياس حجم السوق، كما يمكن القول ايضا بان حجم السوق (المعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي) له تأثير ايجابي على حجم الاستثمار الاجنبي المباشر، وعليه يمكن صياغة الفرضية التالية ما بين حجم السوق والاستثمار الاجنبي المباشر على النحو التالي:

توجد علاقة طردية ما بين حجم السوق والاستثمار الاجنبي المباشر.

البنية التحتية.

تعتبر البنية التحتية محدد مهم من محددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث يفضل المستثمرين الاجانب والشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في الدول التي تتوفر فيها بنية التحتية المناسبة لإقامة المشاريع الاستثمارية مثل توفر شبكات النقل والمواصلات من طرق، وسكك حديدية، موانئ ومطارات، مناطق صناعية وتجارية حرة، بالإضافة الى شبكات الاتصالات والكهرباء والمياه، كما يعتبر توفر المؤسسات التعليمية والتدريبية بمختلف انواعها ومستوياتها من ضمن العناصر الاساسية للبنية التحتية. توفر البنية التحتية تساهم بقدر كبير في تخفيض التكاليف مما يعني انخفاض تكاليف انتاج السلع والخدمات في البلد المضيف للاستثمار الامر الذي يساهم بشكل مباشر في زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات مقارنة مع السلع والخدمات التي يتم انتاجها في دول اخرى، هذه القدرة التنافسية الناتجة عن توفر خدمات البنية التحتية وبأسعار مخفضة تشجع المستثمرين على المزيد من الاستثمار في البلد المضيف.

ولا يقتصر تأثير البنية التحتية على الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث توفرها من عدمها، بل يمتد تأثيرها على الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث قيام الدولة المضيفة بطرح مشاريع البنية التحتية لتنفيذها بواسطة مستثمرين اجانب، مما يعني مساهمة تنفيذ مشاريع البنية التحتية بواسطة مستثمرين اجانب في جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة. وبذلك يمكن القول بان البنية التحتية تساهم في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق توفرها في الدولة المضيفة، او عن طريق تنفيذ مشاريعها بواسطة مستثمرين اجانب.

وبناء على ما تقدم يمكن القول بان توفر البنية التحتية المناسبة للاستثمار والتي يمكن قياسها عن طريق المصروفات الحكومة الرأسمالية (ميزانية التنمية او التحول) تؤثر بشكل مباشر على زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة للدولة المضيفة. وعليه فان الفرضية ما بين توفر البنية التحتية والاستثمار الاجنبي المباشر يمكن صياغتها على النحو التالي:

توجد علاقة طردية ما بين توفر البنية التحتية والاستثمار الاجنبي المباشر.

توفر الموارد الطبيعية (مواد الخام).

في ادبيات الاستثمار يعرف التركيز على عنصر حجم السوق بالاستثمار نحو اسواق جديدة، بينما يعرف التركيز على عنصر توفر الموارد الطبيعية او مواد الخام بالاستثمار نحو عناصر الانتاج. الاستثمار

بهدف دخول اسواق جديدة يهدف في الاساس الي زيادة الايرادات في حين يهدف الاستثمار نحو موارد الانتاج التي تخفيض في حجم النفقات والتكاليف.

الكثير من الاستثمارات الاجنبية المباشرة تكون متوجهة نحو الاستثمار في الدول التي تتوفر فيها الموارد الطبيعية سواء ان كانت موارد مائية ' زراعية' حيوانية' او مواد خام مثل النفط والغاز والمعادن الأخرى. توفر هذه الموارد الطبيعية يسهم بشكل كبير في اقامة العديد من الصناعات فـقرب تلك الصناعات من مصادر توفر الموارد الطبيعية يساهم بدرجة كبيرة في تخفيض تكاليف الانتاج من نقل وتخزين وضرائب ورسوم جمركية وغيرها من التكاليف الأخرى.

وفي هذه الدراسة تم اختيار متغير توفر الموارد الطبيعية وذلك لكون اغلب الاستثمار الاجنبية المباشرة في ليبيا هي استثمارات في قطاع النفط والغاز فالاستثمارات الاجنبية المباشرة في ليبيا هي في الاساس استثمارات نحو البحث عن مصادر توفر موارد الطبيعية والانتاج.

اذا كانت الاستثمارات الاجنبية تتجه نحو الاماكن التي تتوفر فيها الموارد الطبيعية فانه يمكن القول بان الاستثمارات الاجنبية المباشرة يتضاعف حجمها في الدول التي لديها احتياطات كبيرة من الموارد الطبيعية. لكون المورد الطبيعي المتوفر في ليبيا هو النفط فان علاقة ما بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاحتياطات النفطية كمؤشر على توفر الموارد الطبيعية تكون ايجابية وذلك بناء على الفريضة التالية: توجد علاقة طردية ما بين توفر الموارد الطبيعية (الاحتياطات النفطية) والاستثمار الاجنبي المباشر.

الانفتاح التجاري

يعتبر الانفتاح التجاري على دول العالم الأخرى من حيث مستوي التبادل التجاري (الصادرات والواردات) من اهم عوامل جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة. فالمستثمر الاجنبي عندما يقرر الاستثمار في أي دولة لا ينظر الي حجم السوق الداخلي لتلك الدولة فقط بل ينظر الى امكانية تصدير منتجات او خدمات مشروعه الاستثماري الى دول اخري قريبة او حتي بعيدة من الدولة المقام فيها مشروعه. الامر الذي يعكس مدى اهمية الانفتاح التجاري على الدول الأخرى بالنسبة للمستثمر الاجنبي، والذي في حقيقة الامر يبحث عن الاستثمار في الدول التي لا تفرض اجراءات وقيود على عمليات التصدير والاستيراد، وايضا بها مناطق تجارة حرة.

كما يعتبر تسهيل اجراءات الاستيراد من الخارج، وتخفيض او الاعفاء من الرسوم المفروضة على الواردات سواء كانت الات او مستلزمات التشغيل اللازمة لعمل المشروع من اهم العوامل اهمية بالنسبة للمستثمر الاجنبي.

في حالة ليبيا والتي يتركز الاستثمار الاجنبي المباشر فيها في قطاع استخراج النفط والغاز، فان عامل الانفتاح التجاري يعتبر من العوامل الرئيسية المشجعة على جذب الاستثمار الاجنبي في هذا القطاع. فالمستثمر الاجنبي يتطلع الى تصدير نفط الخام الى الاسواق الخارجية بهدف تصريف الانتاج الزائد عن حاجة السوق الداخلي، وايضا الحصول على العملة الصعبة. اما من وجهة نظر الدولة فان تصدير النفط والغاز الزائد عن حاجة السوق المحلي يساهم بشكل كبير في زيادة ايرادات وتمويل خزانة الدولة واحتياطاتها من العملة الصعبة الامر الذي يكون له الدور الايجابي في زيادة مستوي النمو الاقتصادي بشكل العام.

كما تشير التقارير الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بان صادرات النفط والغاز تشكل النسبة الاكبر بالنسبة لصادرات ليبيا، وان 95% من الايرادات العامة هي ايرادات يساهم بها قطاع النفط والغاز (مصرف ليبيا المركزي، 2007-2008-2009-2010). وتأسيسا على ما سبق يمكن صياغة العلاقة ما بين معدل الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي على النحو التالي:

توجد علاقة طردية ما بين الانفتاح التجاري (الصادرات والواردات) و الاستثمار الاجنبي المباشر. يوضح الجدول رقم (1) المتغيرات المستخدمة في الدراسة وطريقة قياسها وعلاقتها بالمتغير التابع وذلك على النحو التالي:

جدول رقم(1) يوضح المتغيرات المستخدمة في الدراسة من حيث نوعها، قياسها وعلاقتها بالمتغير التابع			
علاقته بالمتغير التابع	طريقة قياسه	نوعه	اسم المتغير
	قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل	تابع	الاستثمار الاجنبي المباشر
موجبة	قيمة الناتج المحلي الاجمالي	مستقل	حجم السوق
موجبة	قيمة مخصصات ميزانية التنمية (التحول)	مستقل	البنية التحتية
موجبة	الاحتياطيات من النفط بالمتز المكعب	مستقل	توفر الموارد الطبيعية
موجبة	قيمة الصادرات + الواردات	مستقل	الانفتاح التجاري

3-3 الاساليب الاحصائية المستخدمة في التحليل.

الاساليب الاحصائية المستخدمة في التحليل هي تحليل الارتباط وتحليل الانحدار المتعدد. الهدف من اجراء تحليل الارتباط هو التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط ما بين المتغيرات المستقلة للدراسة والتي تؤثر على دقة نتائج الانحدار.

اما الهدف من اجراء تحليل الانحدار المتعدد هو التأكد من قدرة المتغيرات الاربعة المستقلة وهي: (حجم السوق، البنية التحتية، توفر الموارد الطبيعية والانفتاح التجاري) على تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع وهو الاستثمار الاجنبي المباشر. فكل ما كانت قيمة اختبار (t) الاحصائية اكبر من قيمتها الجدولية يعكس ذلك اهميته في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع والعكس صحيح.

وتأخذ معادلة الانحدار المتعدد ما بين المتغير التابع والمتغيرات الاربعة المستقلة الصيغة التالية: التالية:

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \mu$$

Y = المتغير التابع الاستثمار الاجنبي المباشر.

α = قيمة المقدار الثابت.

X_1 = حجم السوق.

X_2 = البنية التحتية.

X_3 = توفر الموارد الطبيعية.

X_4 = الانفتاح التجاري.

β = معاملات المتغيرات المستقلة (بيتا).

μ = قيمة الخطأ العشوائي.

4- نتائج الدراسة التطبيقية.

هذا الجزء من البحث يعرض النتائج التي توصلت اليها الدراسة التطبيقية، حيث يتم عرض نتائج تحليل الارتباط ما بين المتغيرات المستقلة اولا وبعد ذلك يتم عرض نتائج تحليل الانحدار وذلك على النحو التالي:-

4-1 نتائج تحليل الارتباط.

يشير جدول رقم (2) الى نتائج تحليل الارتباط ما بين المتغيرات المستقلة الاربعة وهي: حجم السوق، البنية التحتية، توفر الموارد الطبيعية، الانفتاح التجاري.

جدول رقم (2) يوضح نتائج تحليل الارتباط ما بين المتغيرات المستقلة				
	MSI	INS	NAR	OPE
MSI	1.0000	-	-	-
INS	0.3603	1.0000	-	-
NAR	0.1315	-0.0010	1.0000	-
OPE	0.1766	0.5107	0.1972	1.0000
الانفتاح التجاري = (OPE). الموارد الطبيعية = (NAR). البنية التحتية = (INS). حجم السوق = (MSI)				

تشير النتائج في جدول رقم (2) الى عدم وجود علاقة ارتباط قوية ما بين المتغيرات الاربعة المستقلة، وذلك باستثناء العلاقة ما بين متغير البنية التحتية ومتغير الانفتاح التجاري حيث بلغت درجة الارتباط ما بين المتغيرين (0.5107) وهي تعتبر درجة ارتباط قوية نوعاً ما، الاحصائيون يعتبرون درجة الارتباط تكون قوية الى حد ما في حالة اذا ما تجاوزت (0.50). وبناء عليه يمكن القول بان متغيرات الدراسة المستقلة الاربعة لا تعني من مشكلة وجود ارتباط قوي فيما بينها مما قد يؤثر على قدرتها على تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع وهو الاستثمار الاجنبي المباشر، وهو ما يكشف عنه جدول رقم (3) الذي يوضح نتائج تحليل الانحدار ما بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمتغيرات الاربعة المستقلة وهي: حجم السوق، البنية التحتية، الموارد الطبيعية و الانفتاح التجاري.

4-2 نتائج تحليل الانحدار المتعدد.

تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (3) الى وجود علاقة ايجابية او طردية ما بين متغير حجم السوق والاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا وذلك عند مستوي معنوية 1%، وهذه النتيجة تتفق مع الفرضية النظرية القائلة بانه توجد علاقة طردية ما بين حجم السوق والاستثمار الاجنبي المباشر، كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات التطبيقية التي اكدت على وجود علاقة طردية ما بين الاستثمار الاجنبي المباشر وحجم السوق من هذه الدراسات دراسة (Tsai, 1994) (Carstensen & Toubal, 2003) (الهجهوج، 2004) (Ali &

(Zhang & Daly, 2011) (Ang, 2008) (Gast, 2005) Guo, 2005) (Holtbrugge & Kreppel, 2012) (بيري و زرقين، 2014).

كما تشير النتيجة ايضا الى ان حجم السوق المحلي في ليبيا والمقاس بمستوي الناتج المحلي الاجمالي وكما هو معروف بالنسبة للدراسات السابقة التي اختبرت محددات الاستثمار الاجنبي المباشر يمثل احد اهم العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار الاستثمار في ليبيا من قبل المستثمرين الاجانب، وخاصة بان معظم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ليبيا تتركز في قطاع استخراج النفط وان استهلاك السوق المحلي من هذا المنتج يمثل ما نسبته 20.3%. كما يمثل الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية للمنتج منها محليا ما نسبته 73%. كما يساهم قطاع استخراج النفط والغاز والانشطة المتعلقة بهما بما نسبته 70% من الناتج المحلي الاجمالي وذلك طبقا لإحصاءات سنة 2010 الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي. وتأسيسا على ذلك كله، فان نتائج كلا من تحليل الانحدار والدراسات السابقة والاحصاءات الرسمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي تدعم الفرضية القائلة بانه توجد علاقة طردية حجم السوق والاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا.

وتظهر النتائج في الجدول رقم (3) الي وجود علاقة طردية ومعنوية ما بين متغير البنية التحتية والاستثمار الاجنبي المباشر عند مستوى معنوية 1%، وهذه النتيجة هي ايضا تتفق مع الفريضة النظرية التي تقر بوجود علاقة طردية ما بين البنية التحتية والاستثمار الاجنبي المباشر، وايضا مع نتائج عدد من الدراسات التطبيقية مثل دراسة (Asiedu, 2002) (Ali & Guo, 2005) (Ang, 2008) (بيري و زرقين، 2014) والتي اكدت على وجود علاقة ايجابية ما بين توفر البنية التحتية و الاستثمار الاجنبي الداخلى للدول المضيفة.

كما تتفق هذه النتيجة مع الاحصاءات الرسمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي والتي تشير الي ان نسبة الانفاق على البنية التحتية (ميزانية التحول او التنمية) تبلغ ما نسبته 54.4% في المتوسط من نسبة الانفاق العام خلال السنوات من 2007 الي 2010 (مصرف ليبيا المركزي، 2007-2008-2009).

تظهر نتائج جدول رقم (3) وجود علاقة طردية ما بين توفر الموارد الطبيعية و الاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا عند مستوي معنوية 5%، وهي نتيجة تتفق مع الفرضية النظرية القائلة بوجود علاقة طردية ما بين توفر الموارد الطبيعية وحجم الاستثمار الاجنبي المباشر. كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج عدد من الدراسات التطبيقية التي اختبرت محددات الاستثمار الاجنبي المباشر من هذه الدراسات دراسة (Carstensen

(Daly & Zhang, 2011) (2004) (المجهوج، 2003) وتوصلت نتائجها الى الدور الايجابي الذي يلعبه توفر الموارد الطبيعية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة. كما تتفق هذه النتيجة ايضا مع احصاءات منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، والتي تشير الى ان ليبيا تملك رابع احتياط من النفط عربيا وذلك بعد كلا من السعودية، الامارات، الكويت. هذا ما يعزز القول بان اغلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ليبيا هي استثمارات في قطاع النفط والغاز (منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، 2016).

كما تشير النتائج الظاهرة في جدول رقم (3) الى وجود علاقة طردية ما بين الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا عند مستوي معنوية 1%، هذه النتيجة منسجمة تماما مع الفرضية النظرية التي تقر بوجود علاقة طردية ما بين الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر، ونتائج عدد من الدراسات التطبيقية مثل دراسة (Ali & Guo, 2005) (Zhang & (Ang, 2008) (Daly, 2011).

وهذه النتيجة ايضا تتطابق مع واقع الاقتصاد الليبي الذي يعتمد على الايرادات النفطية الاتية من تصدير النفط ومشتقاته والذي يعتبر القطاع الاقتصادي الاول الذي تتوجه معظم الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

اجمالا يمكن القول بان نتائج الدراسة التطبيقية تتفق مع فرضياتها المرتبطة بالمتغيرات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا وهي: حجم السوق، توفر البنية التحتية، توفر الموارد الطبيعية واخير الانفتاح التجاري. وان المتغيرات الاربعة المستقلة في مجملها تفسر ما نسبته 91.63% من التغيرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ليبيا.

جدول رقم (3) يوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد					
	α	MSI	INS	NAR	OPE
β	-8744.37	0.7154	5.5703	1.0731	3.0844
T-Test	-2.89***	14.51***	3.03***	2.09**	2.94***
R ²	0.95				
F-Test	91.63				
الانفتاح التجاري (OPE)= الموارد الطبيعية (NAR). البنية التحتية (INS). حجم السوق (MSI). *** ذات دلالة احصائية عند مستوى 1% ** ذات دلالة احصائية عند مستوى 5%					

النتائج والتوصيات

النتائج.

من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:-

- 1- وجود علاقة طردية ما بين ثلاثة متغيرات مستقلة وهي حجم السوق ' البنية التحتية' الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا عند مستوى معنوية 1%.
- 2- وجود طردية ما بين توفر الموارد الطبيعية والاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا عند مستوى معنوية 5%.
- 3- المتغيرات الاربعة المستقلة وهي حجم السوق ' البنية التحتية' توفر الموارد الطبيعية والانفتاح التجاري والتي تمثل محددات الاستثمار الاجنبي في ليبيا تفسر ما نسبته 91.63% من التغيرات في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا.
- 4- الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ليبيا تتركز بشكل اساسي في قطاع النفط. حجم السوق المقاس بالنتائج المحلي الاجمالي يساهم فيه قطاع النفط والغاز بما نسبته 70% تمويل الانفاق الحكومي على البنية التحتية يمول بشكل اساسي من اليرادات النفطية' احتياطي ليبيا من النفط يشكل عامل جذب للاستثمارات الاجنبية المباشرة في ليبيا' كما يشكل تصدير النفط الجزء الاكبر من الصادرات الليبية.

التوصيات

استنادا على النتائج السابقة توصي الدراسة بالتالي:-

- 1- اضافة متغيرات اقتصادية اخري للنموذج الحالي مثل معدل التضخم ' تطور القطاعي المالي وسعر الصرف لمعرفة مدى قدرتها على تحسين القدرة التفسيرية الكلية للنموذج السابق.
- 2- دراسة العلاقة ما بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ليبيا.
- 3- دراسة تأثير الاستثمار المحلي المباشر على مستوى النمو الاقتصادي في ليبيا.

المراجع:

- Alguacil, M., Cuadros, A., & Orts, V. (2002). Foreign direct investment, exports and domestic performance in Mexico: a causality analysis. *Economics Letters*, pp. 371–376.
- Borenszteina, E., Gregorio, J. D., & Lee, J.-W. (1998). How does foreign direct investment affect economic growth. *Journal of International Economics*, pp. 115–135.
- Farrell, R., Gaston, N., & Sturm, J.-E. (2004). Determinants of Japan's foreign direct investment: An industry and country panel study, 1984–1998. *J. Japanese Int. Economies*, pp. 161–182.
- Kolstad, I., & Villanger, E. (2008). Determinants of foreign direct investment in services. *European Journal of Political Economy*, pp. 518–533.
- Sun, Q., Tong, W., & Yu, Q. (2002). Determinants of foreign direct investment across China. *Journal of International Money and Finance*, pp. 79–113.
- Alfaro, L., & et al. (2004). FDI and economic growth: the role of local financial markets. *Journal of international economics*, pp. 89–112.
- Ali, S., & Guo, W. (2005). Determinants of FDI in China. *Journal of global business and technology*(2), pp. 21–33.
- Ang, J. B. (2008). Determinants of foreign direct investment in Malaysia. *Journal of policy modeling*, pp. 185–189.

- Anwa, S., & Nguyen, L. (2010). Foreign direct investment and economic growth in Vietnam. *Asia Pacific business review*(1-2), pp. 183-202.
- Asiedu, E. (2002). On the determinants of foreign direct investment to developing countries: is Africa different? *world development*(1), pp. 107-119.
- Carstensen, K., & Toubal, F. (2003). Foreign direct investment in central and eastern european countries: a dynamic panel analysis. pp. 1-29.
- Daly, K., & Zhang, X. (2011). The determinants of Chinas outward foreign direct investment. pp. 389-398.
- Gast, M. (2005). Determinants of foreign direct investment of OECD countries 1991-2001. 1-22.
- Hermes, N., & Lensink, R. (2003). Foreign direct investment, financial development and economic growth. *The journal of development studies*(1), pp. 142-163.
- Holtbrugge, D., & Kreppel, H. (2012). Determinants of outward foreign direct investment from BRIC countries: an explorative study. *International journal of emerging markets*(1), pp. 4-30.
- KPMG. (2014). *Investing in Libya*.
- Luiz, R., & Demello, J. (1999). Foreign direct investment-led growth: evidence from time series and panel data. *Oxford economic papers*, pp. 133-153.

Tsai, P.-L. (1994). Determinants of foreign direct investment and its impact on economic growth. *Journal of economic development, 1*, pp. 137-162.

Zhang, X., & Daly, K. (2011). The determinants of China's outward foreign direct investment. *Emerging Markets Review*, pp. 389-398.

المنظمة العربية لضمان الاستثمار وتأمين الصادرات. (2016). *احصاءات*.
حسن بن زفدان الهجهوج. (2004). اتجاهات ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي. مؤتمري الاستثمار والتمويل تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار (الصفحات 1-39). شرم الشيخ: المنظمة العربية للتنمية الادارية.
شوقي جباري، و محمد محجوب الحدد. (2013). مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا (تونس، ليبيا، مصر). الصفحات 150-173.
مصرف ليبيا المركزي. (2007-2008-2009-2010). *نشرة اقتصادية*.
مصرف ليبيا المركزي. (اعداد متفرقة). *النشرة الاقتصادية*.
منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط. (2016). تم الاسترداد من الاوابك.
نورة بيري، و عمود زرقين. (2014). محددات تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب: دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1996-2012). *بحوث اقتصادية عربية*، الصفحات 151-173.